مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

توجهات عالمية

التجارة المستدامة: مسار واعد لبناء اقتصاد عالمي منخفض الكربون

2025
ديسمبر

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

فريق العمل

تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، يرصد ويحلل الأحداث والتوجهات العالمية الأكثر تداولًا في الصحف والمجلات الأجنبية.

رئيس المركز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. أحمد حلمي

رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

الإشراف العام

أ. سالي مرزوق

مدير الإدارة العامة للمتابعة الخارجية

تحرير

د. محمود خليفة جودة

المدير التنفيذي للإدارة العامة للمتابعة الخارجية

إعداد

أ. شهد أحمد

باحث اقتصادي - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تصميم جرافيكي

أ. عمر وهدان

الإدارة العامة للجودة

أ . هبة أبو الوفا

د. شيماء سعيد العربي

أ. عبد الحميد حلمي

توجهات عالمية

أبرز الرسائل الواردة بالتقرير:

تُعدّ التجارة المستدامة رافعةً أساسية لدعم التحول نحو اقتصادات منخفضة الكربون، عبر فتح أسواق جديدة للسلع والتقنيات الصديقة للبيئة، وتنويع الصادرات، وجذب الاستثمار، وتحفيز الابتكار، بما يعزز النمو الشامل والطموح المناخي. ومع الارتفاع العالمي في الطلب على السلع البيئية، واصلت التجارة المستدامة نموها؛ إذ بلغت صادرات هذه السلع نحو تريليوني دولار في عام 2024، ما يعادل 14% من إجمالي الصادرات الصناعية العالمية.

يتمثل أحد التحديات الأولية التي تواجه التجارة المستدامة في تحديد ما يعنيه مصطلح "الاستدامة" في السياق التجاري؛ إذ قد تختلف تفسيرات وأولويات الدول وأصحاب المصلحة، الأمر الذي يتطلب وضع معايير وتعريفات واضحة متفق عليها، غير أن وضع تلك المعايير يمثل عملية مُعقَّدة تتطلب تعاونًا وتفاوضًا دوليًّا.

يمكن للتجارة أن تؤدي دورًا رئيسًا في التخفيف من آثار موجات الحر عبر زيادة الوصول إلى منتجات إدارة الحرارة مثل منظمات الحرارة ووحدات الزجاج العازل وغيرها، خاصة أن تجارة منظمات الحرارة قد ارتفعت بنسبة 32% لتصل إلى 4.5 مليارات دولار سنويًّا بين عامي 2018 و2023، كما ازدادت تجارة وحدات الزجاج العازل بنسبة 43% لتصل إلى 2.6 مليار دولار سنويًّا خلال الفترة نفسها.

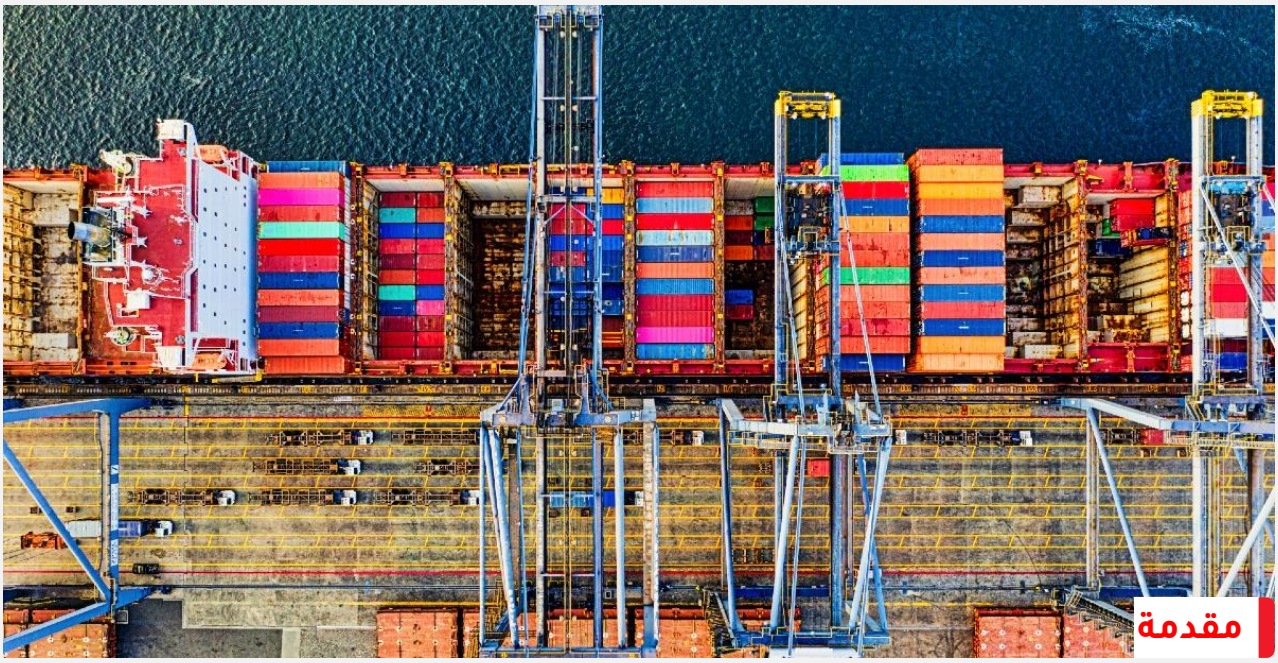

مقدمة

تشهد التجارة الدولية تحوُّلًا متسارعًا نحو تبني نهج أكثر استدامة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة التي يفرضها التغيُّر المناخي وزيادة الانبعاثات الكربونية العالمية؛ إذ لم تعُد التجارة مجرد وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، بل أصبحت أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ودعم العمل المناخي. ومع ازدياد إدراك المجتمع الدولي للصلة الوثيقة بين أنماط التجارة والانبعاثات البيئية، تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة السياسات التجارية بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

وفي هذا الإطار، يأتي هذا العدد ليسلط الضوء على واقع التجارة المستدامة، من خلال تحليل التدفقات الكربونية المرتبطة بالتجارة العالمية، واستعراض مفهوم التجارة المستدامة وأبرز الفرص التي تتيحها في دعم التحول الأخضر، إلى جانب التحديات التي تعترضها والسياسات الكفيلة بتعزيز دورها في تحقيق أهداف العمل المناخي والتنمية المستدامة على حدٍّ سواء.

الحاجة الملحة إلى تبني مفهوم التجارة المستدامة

في الوقت الراهن، أصبحت التجارة الدولية تشكل مصدرًا رئيسًا للانبعاثات في العالم؛ حيث تشير تقديرات "المنتدى الاقتصادي العالمي" (World Economic Forum) إلى أن 25% من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم مضمَّنة في التجارة الدولية، وتمثل "مجموعة العشرين" (G20) 80% من هذه الانبعاثات.

على الصعيد الإقليمي، تتمثل أكبر ثلاثة تدفقات لانبعاثات الكربون المتجسّد في التجارة في: التدفقات التجارية من الصين إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومن الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى الصين. وتُعَد الصين أكبر مُصدِّر صافٍ لانبعاثات الكربون، تليها روسيا وجنوب إفريقيا وغيرهما من الاقتصادات النامية، بينما تُعَد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد صافٍ للانبعاثات، تليها عدة دول مرتفعة الدخل مثل: المملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا.

ويعكس هذا الوضع تغيرًا في مشهد الانبعاثات بين الدول؛ إذ أصبحت الدول النامية ومتوسطة الدخل ينقل بعضها إلى بعض في الوقت الراهن مزيدًا من الانبعاثات مقارنةً بنقلها إلى الدول ذات الطلب الاستهلاكي المرتفع مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ويُعزى هذا التحول جزئيًّا إلى زيادة التجارة بين دول الجنوب، إلى جانب تزايُد الطلب على السلع والخدمات في الدول النامية، خاصة مع نمو الطبقة المتوسطة التي باتت تسعى إلى الحصول على المنتجات والخدمات نفسها التي طالما استهلكتها الدول المتقدمة.

ومن الجدير بالذكر أن جزءًا كبيرًا من الانبعاثات المرتبطة بالتجارة ناتج عن قطاع النقل، وبشكل خاص النقل البحري الذي يُعَد الشريان الرئيس للتجارة العالمية؛ حيث تشير تقديرات "منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" أو "الأونكتاد" (UNCTAD) إلى أن الشحن البحري يمثّل نحو 3% من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة عالميًّا.

في ظل هذا المشهد، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز دور التجارة في تحقيق الاستدامة ودعم العمل المناخي؛ وهو ما قد يحققه مفهوم "التجارة المستدامة" (Sustainable Trade)، الذي يشير إلى التجارة التي تقلل الضرر البيئي وتحافظ على الموارد الطبيعية، وتعزز الرفاهة الاجتماعية، وتدعم القدرة الاقتصادية طويلة المدى. وهذا المفهوم يتقاطع مع مفهوم "التجارة الخضراء" (Green Trade) الذي يشمل تجارة السلع منخفضة الكربون وتقنيات الطاقة النظيفة مثل الألواح الشمسية وتوربينات الرياح، و"التجارة العادلة" (Fair Trade) مثل سلاسل الإمداد الأخلاقية التي تحمي حقوق العمال، و"التجارة الدائرية" (Circular Trade)، وهي تجارة المواد المُعاد تدويرها والمنتجات ذات المصادر المستدامة.

كما تكون التجارة مستدامة عندما تؤدي التبادلات التجارية للسلع والخدمات إلى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية بما يتوافق مع المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، وذلك من خلال توليد وظائف خضراء في قطاع الطاقة المتجددة والصناعات البيئية، والحد من الفقر وعدم المساواة، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد البيئية وإعادة استخدامها، كما يمكنها لعب دور كبير في تعزيز القدرة على التكيُّف مع التغيُّر المناخي عبر تمويل جهود التكيف في الاقتصادات الضعيفة.

دور التجارة المستدامة في دعم التحول الأخضر

تُعَد التجارة المستدامة محرِّكًا قويًّا يساعد الدول على التحول نحو اقتصادات منخفضة الكربون؛ إذ تفتح أسواقًا جديدة ديناميكية للسلع والتقنيات المفضلة بيئيًّا. ومن خلال توسيع هذه الفرص، يمكن للتجارة أن تنوِّع الصادرات، وتجذب الاستثمارات، وتحفّز الابتكار، وتوفر مصادر إيرادات جديدة؛ بما يعزّز الطموح المناخي والنمو الاقتصادي الشامل في آنٍ واحد.

في ظل تزايد الطلب العالمي على السلع البيئية -وهي المنتجات التي تُعَد بطبيعتها أو بطريقة إنتاجها، أقل ضررًا على البيئة مقارنة بالمنتجات البديلة التي تؤدي الغرض نفسه- تعمل التجارة المستدامة على مواكبة ذلك الاتجاه العالمي؛ إذ بلغت صادرات السلع البيئية نحو تريليوني دولار في عام 2024، أي ما يعادل 14% من إجمالي الصادرات الصناعية العالمية، وذلك وفقًا لتقرير "تحديث التجارة العالمية نوفمبر 2025: التجارة - محفّز لتحقيق اتفاق باريس" الصادر عن "الأونكتاد".

ومن الجدير بالذكر أن الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في بعض هذه الفرص الجديدة، لا سيما إنتاج وتصدير المنتجات المفضلة بيئيًّا؛ إذ بلغت الصادرات العالمية من البدائل غير البلاستيكية -وفقًا لتقرير الأونكتاد- 485 مليار دولار في عام 2023، وقد أسهمت الدول النامية فيها بنسبة 42%، مع متوسط نمو سنوي قوي في الصادرات بلغ 5.3%. وبلغت صادرات المنتجات القائمة على التنوع البيولوجي 3.7 تريليونات دولار في عام 2021، فيما تُقدِّم المنتجات المستدامة المرتبطة بالمحيطات والتنوع البيولوجي الأزرق، مثل الطحالب البحرية، فرصًا واعدة للنمو الشامل والتكيُّف مع المناخ.

كما يمكن للتجارة أن تؤدي دورًا رئيسًا في التخفيف من آثار موجات الحر عبر زيادة الوصول إلى منتجات إدارة الحرارة مثل منظمات الحرارة ووحدات الزجاج العازل وغيرها، خاصة أن تجارة منظمات الحرارة قد ارتفعت بنسبة 32% لتصل إلى 4.5 مليارات دولار سنويًّا بين عامي 2018 و2023، كما ازدادت تجارة وحدات الزجاج العازل بنسبة 43% لتصل إلى 2.6 مليار دولار سنويًّا خلال الفترة نفسها.

علاوة على ذلك، فقد ساعدت التجارة في خفض تكلفة الطاقة المتجددة وجعلها أكثر توفرًا؛ إذ انخفض "المتوسط العالمي المرجّح لتكلفة الكهرباء" (LCOE) لمشروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق بنسبة 41% بين عامي 2010 و2024 ليصل إلى 0.043 دولار/كيلووات ساعة. كما حافظت طاقة الرياح البرية على ميزة تنافسية في التكلفة، بمتوسط تكلفة يبلغ 0.034 دولار/كيلووات ساعة في عام 2024، أي أقل بنسبة 53% من توليد الكهرباء القائم على الوقود الأحفوري.

في سياقٍ متصل، تمثل سوق التبريد المستدام فرصة بقيمة 600 مليار دولار، مع فوائد متوقعة تتجاوز 8 تريليونات دولار للدول النامية بحلول عام 2050. ومن ثَمَّ، يمكن لتوسيع التجارة في مواد البناء المستدامة وأنظمة التبريد الموفرة للطاقة أن يدعم توفير حلول تبريد ميسورة التكلفة وقادرة على الصمود أمام التغيُّر المناخي.

التحديات الرئيسة أمام تحقيق التجارة المستدامة

1. تحديد مفهوم الاستدامة في سياق التجارة:

يتمثل أحد التحديات الأولية التي تواجه التجارة المستدامة في تحديد ما يعنيه مصطلح "الاستدامة" في السياق التجاري؛ إذ قد تختلف تفسيرات وأولويات الدول وأصحاب المصلحة، الأمر الذي يتطلب وضع معايير وتعريفات واضحة متفق عليها، غير أن وضع تلك المعايير يمثل عملية مُعقَّدة تتطلب تعاونًا وتفاوضًا دوليًّا.

2. تتبُّع البصمات البيئية للتجارة:

يمثل قياس الأثر البيئي للبضائع بدقة والتقليل منه في أثناء انتقالها من الإنتاج إلى الاستهلاك عبر القارات تحديًا كبيرًا أمام تطبيق التجارة المستدامة؛ حيث يتضمن ذلك حساب انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن عمليات الشحن والنقل الجوي، والتي تُسهم بشكل كبير في الاحترار العالمي. كما يتطلب تقييم العواقب البيئية في مناطق المنشأ، مثل تغيُّر استخدام الأراضي لأغراض الزراعة، أو استخراج الموارد لأغراض التصنيع.

3. ارتفاع الرسوم الجمركية:

لا تزال الرسوم الجمركية تشكل عقبة أمام التجارة المستدامة؛ ففي كثير من الأحيان، تكون الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الرئيسة المفضلة بيئيًّا -مثل المعدات المستخدمة في إنتاج الطاقة المتجددة- أعلى بكثير من تلك المفروضة على الوقود الأحفوري في كل من الدول المتقدمة والنامية المستوردة.

وتبلغ الرسوم الجمركية على منتجات سلسلة القيمة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح نحو 1.88% في الدول المتقدمة، و2.5% في آسيا وأوقيانوسيا، و7.1% في إفريقيا، فيما ترتفع إلى 7.6% عند تضمين التدابير غير الجمركية وفقًا لبيانات "الأونكتاد" الصادرة في نوفمبر 2025. ويمكن أن تصل الرسوم على المنتجات الوسيطة إلى 8.1% في إفريقيا و4.1% في آسيا وأوقيانوسيا. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ المتوسط الحالي للرسوم الجمركية على البدائل البلاستيكية النباتية نحو 14.4% مقارنة بنحو 7.2% على البلاستيك التقليدي.

4. ضعف اتساق السياسات بين الأهداف التجارية والبيئية:

بينما تعلن حكومات عديدة التزامها بأهداف الاستدامة، قد تتناقض سياساتها التجارية مع هذه الأهداف؛ فالاتفاقيات التجارية، على سبيل المثال، قد تُعطي الأولوية للوصول إلى الأسواق على حساب حماية البيئة أو معايير العمل. كما أن الدعم المُقدَّم للقطاعات غير المستدامة، مثل الوقود الأحفوري أو الزراعة الضارة بيئيًّا، يمكن أن يقوِّض الجهود الرامية إلى تعزيز البدائل الخضراء ضمن تدفقات التجارة.

5. تعقيد سلاسل التوريد العالمية:

غالبًا ما تمر السلع المتداولة عالميًّا عبر العديد من الوسطاء والمصنعين والموزعين قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية؛ مما يجعل تتبع مصدر المواد والتحقق من الممارسات المستدامة في كل مرحلة وضمان الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية أمرًا بالغ الصعوبة. ويؤدي غياب الشفافية في تلك المراحل إلى استمرار الممارسات غير المستدامة دون اكتشافها؛ مما يُضعف من إمكانية المساءلة.

6. ضعف إقبال المستهلكين على المنتجات المستدامة:

رغم تزايد الطلب من المستهلكين على المنتجات المستدامة، فإن تحويل هذا الوعي إلى سلوك شراء مستمر لا يزال يمثل تحديًا؛ إذ تعوق عوامل مثل: الحساسية تجاه الأسعار، ونقص المعلومات الواضحة حول استدامة المنتجات، والارتباك بشأن الملصقات والشهادات، نمو الأسواق المستدامة. كما تؤدي ممارسات "الغسل الأخضر" (Greenwashing) -حين تقدم الشركات ادعاءات مضللة حول أدائها البيئي أو الاجتماعي- إلى تزايد تآكل ثقة المستهلكين.

سبل تحقيق الاستدامة في التجارة الدولية

يمكـن للسياسـات والتـدابير التجاريـة أن تُسـهم بشـكل فعّـال فـي تعزيـز الاسـتجابة العالميـة للتغيُّـر المنـاخي وتسـريع التقـدُّم نحـو تحقيـق أهـداف اتفـاق باريس؛ فعلـى سـبيل المثـال، مـن شـأن تسـهيل الإجـراءات التجاريـة وتسـريع عمليـات التخليـص الجمركـي أن يخفـض الانبعاثـات الناتجـة عـن الإجـراءات الجمركيـة غيـر الفعّالـة؛ إذ يمكـن لتقليـل وقـت الانتظـار والاعتمـاد علـى الوثـائق الإلكترونيـة أن يخفـض الانبعاثـات بنسـبة تصـل إلـى 85% فـي بعـض المعـابر البريـة، ويقلّـل النفايـات والانبعاثـات المرتبطـة بالفواتير الورقية بنسبة تصل إلى 63%.

ويظهـر كـذلك فـي هـذا الصـدد الـدور الكبيـر الـذي قـد تلعبـه المشـتريات الحكوميـة فـي تعزيـز التجـارة المسـتدامة؛ إذ إن إدراج معـايير منخفضـة الكربـون فـي سياسـات المشـتريات الحكوميـة يمكـن أن يقلّـل الانبعاثات ويوفّر فوائد اقتصادية تشمل وظائف خضراء وكفاءة أعلى في استخدام الطاقة.

علاوة على ذلك، فإن تحسين شروط التجارة في الخدمات المرتبطة بالتقنيات منخفضة الكربون، إضافة إلى الخدمات العابرة للحدود مثل التأمين والاتصالات واللوجستيات والخدمات الصحية والإنذار المبكر، مـن خـلال تقليـل القيـود التنظيميـة، مـن شـأنه أن يُسـهم فـي تسـريع جهـود التخفيـف ودعـم التكيُّـف والمساعدة في التعافي من الكوارث والأزمات المناخية.

كما ينبغي مراجعة التعريفات الجمركية المفروضة على الصناعات كثيفة الكربون والصناعات النظيفة؛ حيث عادة ما تكون التعريفات والرسوم الجمركية للصناعات كثيفة الكربون أقل من الصناعات النظيفة؛ بما يُسهم في خفض تكاليف الطاقة المتجددة وتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

وختامًا، يعكس المشهد الحالي للتغيُّر المناخي العالمي أن التجارة المستدامة لم تعُد خيارًا تكميليًّا، بل ضرورة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة؛ إذ يمكنها أن تكون رافعة حقيقية للتحول الأخضر شريطة تبني سياسات مناخية منسقة، ومعايير واضحة، وممارسات إنتاج مسؤولة؛ بما يُسهم في النهاية في التحول نحو اقتصاد عالمي منخفض الكربون، وأكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المختلفة.

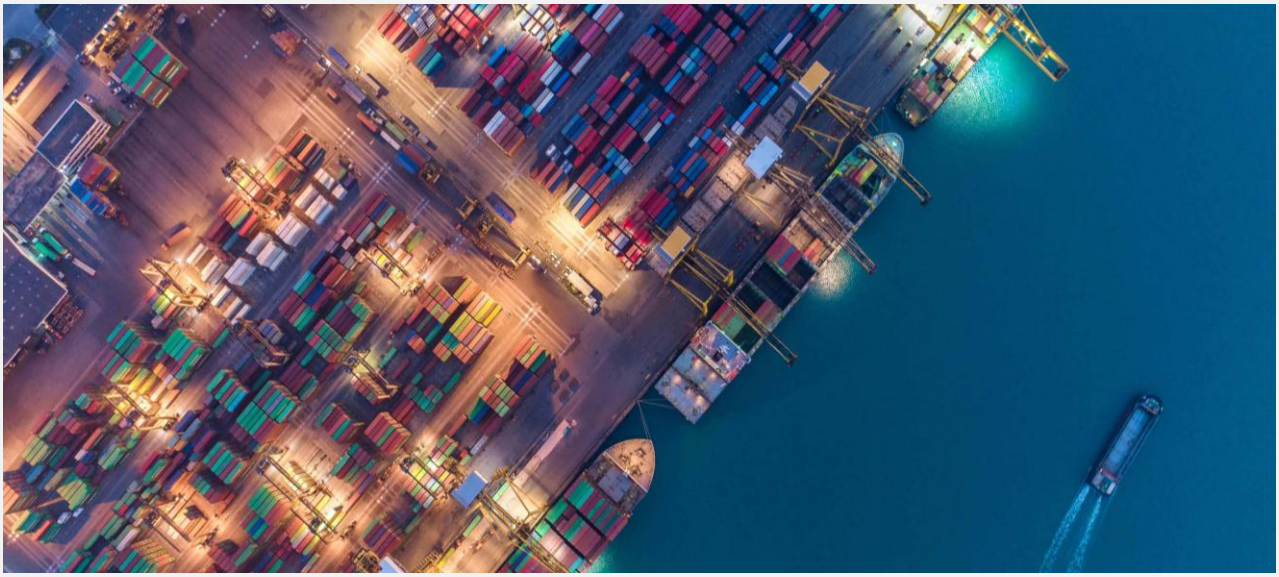

قائمة المراجع:

- Ancharaz. V, R. Sultan, " Financing Sustainable Trade for Just Transitions to Climate-Resilient Economies." Forum on Trade, Environment & the SDGs (TESS), June 4, 2025.
  available at: https://tessforum.org/latest/financing-sustainable-trade-for-just-transitions-to-climate-resilient-economies

- Botwright. K, J. Kar, "COP30 special envoys: Here's how to address emissions in trade." World Economic Forum, September 4, 2025.
  available at: https://www.weforum.org/stories/2025/09/cop30-special-envoys-how-to-address-emissions-in-trade/

- Enable, "What is sustainable trade?", (accessed on November 18, 2025).
  available at: https://www.tdc-enabel.be/en/fair-and-sustainable-trade/sustainable-trade/

- Hasanbeigi. A, A. Darwili, "Embodied Carbon in Trade: Carbon Loophole." Global Efficiency Intelligence, 2022.
  available at: https://www.globalefficiencyintel.com/2022-embodied-carbon-in-trade-carbon-loophole

- Sustainability Directory, "What Are Key Challenges for Sustainable Trade?" May 1, 2025.
  available at: https://climate.sustainability-directory.com/question/what-are-key-challenges-for-sustainable-trade/

- UNCTAD, "Global Trade Update (November 2025): Trade: a catalyst for achieving the Paris Agreement." November 6, 2025.
  available at: https://unctad.org/system/files/official-document/ditcinf2025d9_en.pdf

- UNCTAD, "Review of Maritime Transport 2024: Navigating Maritime Chokepoints." July 2, 2024.
  available at: https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2024_en.pdf

- WTO, "Trade Policy Tools for Climate Action", 2023.
  available at: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/tptforclimataction_e.pdf

توجهـــــات عالميـــــة

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحـــي الحكـــومـــي – العاصمـــة الجديـــدة – مصـــر

رقم بريدي: ٤٨٢٩٩٠٢ ص.ب: ١٩١ الحي السكـــني R3

تليفون: ٤-٣-٢-١-٢٥٤٦٦٠٠ (٠٢+) فاكس: ٢٥٣٢١١٥ (٠٢+)

info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg